

# غرق أراضي القمح في قنا يفضح فشل الصرف الزراعي ويهدد دخل الفلاحين والأمن الغذائي



الخميس 16 أبريل 2026 10:40 م

تتفاقم أزمة مزارعي القمح في محافظة قنا مع تحول مساحات مزروعة إلى أراض غارقة في توقيت بالغ الحساسية من الموسم، بعدما اقترب المحصول من الحصاد ثم وجد آلاف الفلاحين أنفسهم أمام خسارة مباشرة في محصول يعتمدون عليه كمصدر دخل رئيسي

وتكشف الشكاوى المتداولة من القرى المتضررة أن المشكلة لم تبدأ مع السؤال البرلماني الذي أثير في 15 أبريل 2026، بل سبقته استغاثات ميدانية تحدثت عن ارتفاع مناسيب المياه وتعطل الصرف وتأخر التدخل، بما أدى إلى تلف أجزاء واسعة من القمح قبل جمعه

ويكتسب هذا المشهد خطورته من تزامنه مع انطلاق موسم توريد القمح المحلي الذي قالت الحكومة إنها تستهدف خلاله استلام نحو 5 ملايين طن، في وقت رفعت فيه سعر التوريد إلى 2500 جنيه للإردب لتشجيع الفلاحين وبين خطاب رسمي يتحدث عن دعم المحصول الاستراتيجي وواقع ميداني يكشف غرقه قبل الحصاد، تظهر أزمة إدارة لا يمكن فصلها عن مسؤولية الدولة المباشرة عن حماية الإنتاج الزراعي وصون دخل الفلاحين

توضح الوقائع المتاحة أن أصل المشكلة يرتبط بخلل ميداني في إدارة المياه وشبكات الصرف أكثر مما يرتبط بالإجراءات البرلمانية اللاحقة، لأن المزارعين تحدثوا عن تجمعات مياه ارتفعت إلى مستويات أهدرت المحصول وأدخلت الأرض في حالة عجز عن التصريف السريع كما تشير الشكاوى الواردة من قنا إلى قصور في إدارة مناسيب المياه أو ضعف في كفاءة الصرف الزراعي وتأخر واضح في التعامل مع تجمعات المياه، وهي عناصر تفسر كيف تحولت أزمة كان يمكن احتواؤها مبكرًا إلى خسائر جسيمة خلال أسابيع قليلة ويضاعف من خطورة هذا الإهمال أن القمح ليس محصولًا هامشيًا يمكن تعويضه بسهولة، بل محصول يتصل مباشرة بالأمن الغذائي وبمعيشة آلاف الأسر في قرى محافظة قنا ولهذا فإن السؤال الحقيقي لم يعد من تقدم بطلب مساءلة، بل لماذا تُترك الأرض حتى تغرق، ولماذا يغيب التدخل قبل أن ينهار محصول موسم كامل أمام أعين المزارعين

## المشكلة بدأت في الأرض قبل أن تصل إلى البرلمان

في البداية كشفت الشكاوى المتداولة أن الأزمة انفجرت حين غرقت مساحات من الأراضي المزروعة بالقمح خلال الموسم الحالي، وهو ما تسبب في تلف جزء كبير من المحصول في توقيت شديد الحساسية يسبق الحصاد والتوريد كما أظهرت المقاطع والشهادات المتداولة من قنا أن المياه وصلت إلى مستويات مرتفعة أفسدت الزرع وأربكت أصحاب الحيازات الصغيرة

ثم أوضحت هذه الشكاوى أن الفلاحين لم يربطوا الكارثة بسبب واحد منفصل، بل تحدثوا عن خلل مركب يجمع بين سوء إدارة مناسيب المياه وضعف كفاءة شبكات الصرف الزراعي وتأخر التحرك لمعالجة تجمعات المياه وهذا التسلسل يفسر أن الأزمة لم تكن حادثًا مفاجئًا، بل نتيجة تراكم إداري انتهى بخسارة مباشرة للمزارعين

كما يدعم هذا الفهم ما يقوله الدكتور محمد نصر الدين علام وزير الري الأسبق، إذ يربط دائمًا بين حماية الأرض الزراعية وكفاءة إدارة شبكات الري والصرف وتوازن المنظومة المائية ميدانيًا، لا بمجرد الإعلان عن مشروعات عامة وعندما تتعطل حلقة الصرف أو يتأخر التدخل، فإن النتيجة الطبيعية تكون اختناق الجذور وتلف المحصول وتراجع قدرة الأرض على الإنقاذ السريع

وبعد ذلك يصبح الضرر مضاعفًا لأن القمح محصول شتوي حساس في مرحلته الأخيرة، وأي غرق للأرض في هذا التوقيت يضرب إنتاجية الفدان ويخفض فرص التوريد ويزيد خسارة الفلاح ولهذا لم تكن شكاوى قنا مجرد احتجاج على تلف جزء من الزرع، بل إنذارًا مبكرًا من انهيار جهد موسم كامل بسبب إدارة ميدانية مرتبكة

## ضعف الصرف وتأخر الإنقاذ حملا للفلاحين كلفة الفشل

في المقابل لم يحصل المزارعون المتضررون حتى الآن على صورة واضحة بشأن التعويضات العاجلة، رغم أن الشكاوى تحدثت صراحة عن خسائر جسيمة وعن غياب حلول فورية توقف نزيف الخسارة. كما طالب المتضررون بتحديد الأسباب الحقيقية للغرق وتوزيع المسؤوليات بوضوح، لأن ترك الملف بلا مساءلة يعني تحميل الفلاح وحده كلفة فشل لا يملكه.

ومن ثم تتسع المشكلة من حدود الحقل إلى حدود المعيشة اليومية في قرى قنا، لأن آلاف المواطنين يعتمدون على محصول القمح كمصدر دخل رئيسي خلال هذا الموسم. وإذا تلف المحصول في هذه المرحلة فإن الأسرة تخسر قيمة الزراعة وتكاليف الخدمة والعائد المنتظر معًا، بينما تبقى الديون ومصاريف المعيشة قائمة بلا حماية حقيقية.

كما يفسر الدكتور جمال صيام أستاذ الاقتصاد الزراعي خطورة هذا الوضع حين يؤكد أن القمح يرتبط مباشرة بالأمن الغذائي وأن دعم الفلاح وتوفير مستلزمات الإنتاج والإرشاد الفعال عناصر أساسية لحماية المحصول. وعندما تضيف الدولة إلى أعباء الفلاح خللاً في الصرف أو تأخرًا في الإنقاذ، فإنها لا تخسر فقط إنتاجًا محليًا، بل تدفع المزارع إلى مزيد من الهشاشة. وفي السياق نفسه تكشف أزمة فجوة واضحة بين خطاب تشجيع التوريد وواقع الحماية على الأرض، لأن رفع سعر الإردب إلى 2500 جنيه لا يفيد المزارع الذي غرق محصوله قبل أن يصل إلى الشونة. ولذلك فإن أصل المشكلة لا يتعلق بتسعير التوريد وحده، بل بقدرة الدولة على ضمان بقاء المحصول حيًا حتى مرحلة الحصاد أصلًا.

## حين يغيب التأمين الزراعي يصبح الفلاح وحده في مواجهة الكارثة

بعد ذلك تبرز مشكلة أكثر عمقًا تتعلق بغياب آليات حماية فعالة من نوع التأمين الزراعي أو صناديق الدعم القادرة على التدخل السريع في أزمات الغرق والتلف. وقد طُرح هذا السؤال بوضوح مع الأزمة الحالية لأن المزارعين وجدوا أنفسهم بين محصول تالف وتعويض غير واضح، من دون شبكة أمان عادلة وسريعة.

كما يكتسب هذا البعد أهميته لأن مصر ما زالت تعتمد على الاستيراد لتغطية جزء كبير من احتياجاتها من القمح، فيما تشير تقديرات حديثة إلى استمرار الفجوة بين الإنتاج المحلي والاستهلاك. وهذا يعني أن كل فدان يضيع بسبب سوء الصرف لا يضر صاحبه فقط، بل يضغط أيضًا على ملف الاستيراد والعملية والأمن الغذائي في لحظة شديدة الحساسية.

ويعزز الدكتور نادر نور الدين أستاذ الأراضي والمياه بجامعة القاهرة هذا المعنى حين يحذر من أن المنظومة الزراعية لا تمنح الفلاح إحساسًا بوجود سياسات منضبطة تحميه من التقلبات والخسائر. كما يشير إلى أن الأمن الزراعي يتعرض للخطر حين يتحمل المزارع الصغير وحده آثار ارتفاع التكاليف وتعطل الإدارة الميدانية واختلال شبكات الخدمة.

ولذلك فإن تطوير منظومة الصرف الزراعي في قنا لم يعد مطلبًا فنيًا ضيقًا، بل صار ضرورة مباشرة لمنع تكرار الكارثة وحماية حقوق المزارعين والحفاظ على الإنتاج الزراعي. وإذا كانت الشكاوى قد كشفت أصل الخلل في المياه والصرف والتدخل المتأخر، فإن أي معالجة جادة يجب أن تبدأ من تطهير الشبكات ورفع الكفاءة وتحديد المسؤولية وصرف تعويض عادل وسريع.

وفي النهاية تكشف أزمة قنا أن الخطر الحقيقي لم يبدأ داخل قاعة البرلمان، بل بدأ في الأرض حين غرقت الحقول وتأخر الإنقاذ وغابت الحماية ووجد الفلاح نفسه وحيدًا أمام موسم يضيع. وإذا استمرت الحكومة في إدارة الملف بمنطق رد الفعل المؤجل، فإنها لن تكون فقط قد فرطت في حق المزارعين، بل ستترك محصولًا استراتيجيًا رهينة لشبكات صرف ضعيفة وإدارة عاجزة في وقت لا يحتمل مزيدًا من الفشل.